الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك

واقع متطور وآفاق واعدة

كاظم حبيب

لم تمض فترة طويلة على إعلان فكرة تأسيس الجامعة العربية المفتوحة، إذ إن التفكير بها قبل الإعلان عنها كان قبل ذاك بكثير من قبل رئيس الجامعة الأخ الأستاذ الدكتور وليد ناجي الحيالي وصحبه الكرام، حتى تبلورت خمس حقائق جوهرية، وهي:

١- هناك حاجة فعلية ماسة لدى العراقيات والعراقيين ولدى مواطنات ومواطنين عرب من بلدان أخرى أو من الناطقات والناطقين بالعربية من كرد وتركمان وكلدآشوريين أو غيرهم من مختلف الأعمار إلى مثل هذه الجامعة المفتوحة للافادة منها للتزود بالمعرفة وحقهم في الحصول على شهادة عالية تساعدهم في الحصول على فرصة عمل أفضل وحياة أفضل ويقدمون خدمة لمجتمعهم وشعبهم بصورة أفضل.

٢- هناك طاقات وكفاءات علمية عراقية مستعدة لتقديم الدعم الكامل لهذه الجامعة من دون التفكير بالجانب المالي، إذ يهمها أولاً وقبل كل شيء توفير الفرصة المناسبة لهذه الجامعة الناشئة على تقديم الأفضل للدارسات والدارسين فيها. وجاء الإقبال عليها تطوعاً من مستويات علمية متقدمة، أساتذة وأساتذة مساعدين ومدرسين وأصحاب خبرة طويلة في مختلف الاختصاصات من العراق ومن الخارج.

٣- وهناك إحساس في العراق وفي المنطقة، ومنها الدول العربية، بأن مثل هذه الجامعة سوف تحتل مكانة مناسبة ومرموقة في عالم الجامعات في أوروبا وستكون لها سلسلة من المراكز العلمية والبحث العلمي في مختلف العواصم الأوروبية بعد أن تثبت مواقعها الأساسية، وأنها ستكون عوناً للجامعات في الدول العربية بعد أن تحصل على الدعم منها حالياً وفي فترة التأسيس التي تستوجبها عملية الإنشاء والبناء.

٤- إن الأساتذة الذين ينضمون إلى التدريس في الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك هم قريبون جداً من مصادر البحث العلمي الأكثر حداثة وتقدما، وبالتالي في مقدورهم تزويد الطلبة بأحدث المعارف والعلوم والمعلومات والكتب والملازم المفيدة التي يمكن أن تستفيد منها الجامعات العربية، ولاسيما أن العاملين فيها سيكونون من خيرة أساتذة الفروع الإنسانية التي تقرر تدريسها في الجامعة المفتوحة.

٥- والأهمية البالغة لهذه الجامعة تبرز أيضاً في أنها ستسعى إلى تأسيس معاهد أخرى لتدريس الطلبة لا للحصول على شهادات عالية ابتداءً من البكالوريوس وانتهاءً بالدكتوراه فحسب، بل ستفسح المجال للراغبين في دراسة مهنية لخريجي الدراسة المتوسطة أو الذين لم يتسن لهم الحصول على شهادة البكالوريا (السادس إعدادي) في حالة توفر الضرورة لذلك.

ومن باب تحصيل الحاصل نقول إن الجامعة ستحافظ على التقاليد الديمقراطية والحضارية التي تمارس في أوروبا وعلى النهج الأكاديمي الديمقراطي في التعليم وفي انتخاب رئيس الجامعة ونوابه وأعضاء المجلس العلمي وعميدي الكليات ورؤساء الأقسام في ضوء مستوياتهم العلمية وخبراتهم التعليمية وأبحاثهم العلمية المنشورة.

إن الإقبال الراهن على التسجيل للجامعة جيد ويبشر بالخير للجامعة وللطلبة في أوروبا وفي مناطق أخرى من العالم. مع ذلك فالجامعة بحاجة إلى مزيد من الجهد الإعلامي للوصول إلى الناس الذين يرغبون فعلاً في التعليم ولكن لا يعرفون شيئاً عن هذه الجامعة الجديدة إذ لم تستطع الجامعة الوصول إليهم حتى الآن وهو أمر مفهوم بحكم عمرها.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الحكومة الدنماركية أدركت بحس سليم أهمية هذه الجامعة وأهمية كونها في العاصمة الدنماركية، لهذا سارعت إلى تسجيلها والبدء في التنسيق معها لعقد مؤتمر علمي في خريف هذا العام وفي كوبنهاكن بشأن دور الكفاءات العلمية في إعادة بناء العراق الجديد.

أرى ومنذ الآن الأفق المشرق لهذه الجامعة الفتية ودورها في الحياة العلمية للجالية العراقية والعربية في الخارج، كما أتوقع بأن التسجيل في هذه الجامعة وفي مختلف مراحل الدراسة العليا لن يقتصر على الطلبة الموجودين في أوروبا أو في مناطق أخرى من العالم، بل سيشمل طلبة من الدول العربية ومن العراق بالذات، إذ إن الإمكانية لاستيعابهم متوفرة وزخم الأساتذة الممتازين الراغبين في الانضمام إلى الهيئة التدريسية للجامعة مشجع للغاية، إضافة إلى عدم أخذ مستويات العمر بنظر الاعتبار.

أملي أن تصبح هذه الجامعة المفتوحة مركز إشعاع علمي إنساني وحضاري وديمقراطي متقدم، وواقعها الراهن يشير إلى هذا الأفق الوضاء. إن الجهود التي يبذلها مجلس الجامعة تدل على حرص كبير على تأمين أفضل الظروف لتنمية وتطوير الكفاءات العلمية.

أملي أن تتبنى المؤسسات العلمية العراقية وغير العراقية هذه الجامعة المفتوحة وتقدم لها الدعم والتأييد والمساندة العلمية الضرورية لتصبح منارة مشعة تجسد التراث الحضاري العريق للعراق برغم انقطاعه الطويل.

كفى ضحكاً على ذقون الفلسطينيين

د. شاكر النابلسي

-١-

وليس من خلال فوهة البندقية، كما يقول الفلاحون الماويون الشيوعيون الصينيون والأصوليون الدينيون والقوميون الفلسطينيون الذين يلتقون في الكفاح المسلح مع أساليب الحرب الباردة، وما قبل انهيار جدار برلين، ومن قبل انهيار الاتحاد السوفياتي، ولا يرون التغيرات السياسية الهائلة التي حصلت بعد ١٩٩١، وبعد كارثة الحادي عشر من أيلول ,٢٠٠١

المسألة المهمة والشاقة التي بدأ يتصدى لها محمود عباس بقوة، هي مسألة عودة الفلسطينيين في الشتات إلى وطنهم، أو ما يطلق عليها "مؤامرة التوطين"، وتصريحه للصحافة (الراية، ٢٠٠٥/٧/١٢) بأنه لا يمانع إطلاقاً في منح الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية جنسيات الدول التي يقيمون فيها، مع الاحتفاظ بحق العودة لمن يشاء أن يعود، عندما تتيسر له العودة، وتُفتح طريقها مستقبلاً.

-٢-

مسألة عودة الفلسطينيين في الشتات والمزروعين في مخيمات منذ ما يزيد على نصف قرن من الزمان وفي معيشة حقيرة وزرائب أشبه بزرائب الحيوانات في المخيمات، هي مسألة يُلام عليها المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن وإسرائيل والعرب والدول العربية المضيفة لهؤلاء الفلسطينيين الذين يُقدر عددهم في هذه الدول وفي دول الخليج وفي بقية أنحاء العالم العربي بستة ملايين نسمة منهم مليونان في الأردن وحدها، وقد (جُنِّس معظمهم)، باعتبار أن المرأة الفلسطينية من أكثر النساء العربيات ولادة وانجاباً للأطفال لكي يكونوا وقود حروب الاستنزاف والعمليات الانتحارية التي تقوم بها الأصولية الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة.

لقد أدرك قسم من عقلاء القيادة الفلسطينية استحالة عودة كل فلسطينيي الشتات إلى أوطانهم الأصلية. فدعا مستشار ووزير عرفات السابق لشؤون القدس - مثالاً لا حصراً - زياد أبو زياد في عام ٢٠٠٢ إلى التنازل عن حق العودة إلى إسرائيل، كما اقترحت "مجموعة زياد ابو زياد" في "منتدى الشرق الأوسط" التابع لجامعة كاليفورنيا، وشارك فيه إسرائيليون أغلبهم من مركز "يافي للدراسات الاستراتيجية" في جامعة تل أبيب، وإلى جانبهم شخصيات عامة وأكاديمية من فلسطين ومصر والأردن وإيران وأمريكا، متجاوزة قرار الأمم المتحدة رقم ,١٩٤ فقيدت هذا المبدأ، واقترحت حق العودة من خلال عودة اللاجئين إلى حدود الدولة الفلسطينية الجديدة التي ستقام في الضفة الغربية وقطاع غزة وكل الأماكن التي ستسلمها إسرائيل في إطار معادلة تبادل المناطق. وهي صحوة، وإن جاءت متأخرة ومن صوت أحادي، بعد أن ارتكب العرب آثام الصمت على هذه المشكلة، وبعد أن تفاقمت مشكلة عودة النازحين التي أصبحت ككرة الثلج تكبر يوماً بعد يوم كلما تدحرجت، إلا أنها تصب في التفكير العقلاني والمسلك السياسي الواقعي للقيادة الفلسطينية وبشائر استراتيجية جديدة للفكر السياسي الفلسطيني.

وفي محادثات طابا بين إسرائيل والفلسطينيين بداية عام ٢٠٠١، جاء القرار المتعلق بتشكيل "لجنة مصالحة ومبادئ" لحل مسألة اللاجئين، ونص على أن: "أولئك اللاجئين الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم والعيش بسلام مع جيرانهم سيسمح لهم ذلك في أقرب وقت ممكن". كما نص على أن "أولئك الذين لا يرغبون في العودة يستحقون التعويض لقاء أملاكهم، وفقاً لقواعد القانون والعدل الدولية".

بالمقابل، رفضت وزارة الخارجية الإسرائيلية هذا التفسير، من خلال تحليل قانوني موجود على موقعها على الإنترنت على نحو لا يقبل التأويل. وهذا التحليل القانوني يقول، أنه "لا يوجد أي ميثاق دولي، أو قرار للأمم المتحدة بما في ذلك القرار ١٩٤، يُقر بأن للفلسطينيين الحق في العودة إلى الأراضي السيادية لدولة إسرائيل". وقالت روت لبيدوت الأستاذة في الجامعة العبرية والمستشارة في وزارة الخارجية سابقاً والتي مثلت إسرائيل في لجنة تحكيم مسألة طابا بين المصريين والإسرائيليين "إن القرار لا يعترف بالحق، بل يوصي بالسماح للفلسطينيين الراغبين في ذلك بالعودة إلى منازلهم. واختيار التعبير في سياق هذا السماح، وليس ، هي الإشارة إلى توصية غير ملزمة. كما إن مضمون القرار ٢٤٢ هو الأرض مقابل السلام". وبرغم ذلك لم يمنع هذا التفسير الحكومات الإسرائيلية من تحويله إلى المرجعية بالنص الإنجليزي وبالتفسير الإسرائيلي لحل النزاع حول "أراضٍ محتلة".

-٣-

إن العرب يعلمون، والقادة الفلسطينيين يعلمون، وقادة الفصائل الأصولية الدينية والقومية الفلسطينية المسلحة يعلمون، والرأي العام العالمي والمجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة واليمين واليسار الإسرائيليين يعلمون كذلك، بأن عودة هذه الملايين (ستة ملايين في الشتات الآن) إلى إسرائيل والضفة الغربية وغزة، هو من سابع المستحيلات، وذلك للأسباب الآتية:

١-إن عودة هؤلاء جميعاً إلى إسرائيل والى فلسطين ما قبل ١٩٤٨ معناها القضاء على الدولة العبرية والإطاحة بها سكانياً. إذ أنهم سيصبحون بعد فترة قصيرة هم الأكثرية في فلسطين، وبالتالي سوف يطالبون بالحكم والدولة. اضافة إلى أنهم سوف يشكلون عبئاً اجتماعياً واقتصادياً وتعليمياً وصحياً على الدولة العبرية، مهما حاول الاتحاد الأوروبي أو أمريكا أن تتبرعان من أموال. وهذا ما لن يقبل به المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومجلس الأمن أو أية صفة شرعية في العالم، بعيداً عن كل عواطف العرب والمسلمين وجمعيات حقوق الإنسان.. الخ.

٢- إن عودة هؤلاء جميعاً إلى الضفة الغربية وغزة، سوف تربك السلطة الفلسطينية إلى عشرات السنوات القادمة، فيما لو علمنا أن السلطة الفلسطينية ترثُ الآن شعباً في قاع قائمة شعوب الأرض، بعد أن بلغت عنده نسبة البطالة أكثر من ستين بالمئة، وخط الفقر تجاوز الخمسين بالمئة، ومعدل دخل الفرد السنوي لا يتجاوز خمس مئة دولار سنوياً. ولو قبلت السلطة الفلسطينية باستيعاب ملايين الفلسطينيين في الشتات، فمعنى هذا زيادة كل هذه الكوارث على الشعب الفلسطيني بنسب عالية، مما يهدد بانفجار حقيقي في المجتمع الفلسطيني، لا يُحمد عقباه. زيادة على ذلك سوف ترتفع أسعار الأراضي والعقارات إلى درجة لا يقدر الفلسطيني على العيش بأكثر من مئة سنتيمتر مربع!

٣- كان فلسطينيو ١٩٤٨ هم دُعاة العنف ودُعاة الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وضد قرارات التسوية الصادرة عن مجلس الأمن والأمم المتحدة. وهم بذلك قد أضروا بحق العودة، بحيث أصبح كل عائد محتمل إلى فلسطين ما قبل ١٩٤٨، هو قنبلة موقوتة ومتفجرة. وهو ما عبر عنه محمود عباس حين قال في محاضرة بدعوة من اللجان الشعبية بقطاع غزة في ٢٠٠٢/١٢/٢٠: " لقد أضر عرب ١٩٤٨ بحق العودة على وجه الخصوص. فالإسرائيليون سيقولون مثل هؤلاء العرب: لا نريد المزيد منهم عندنا".

٤- إن نسبة مئوية ليست بضئيلة من فلسطينيي الشتات، لن تقبل بالعودة إلى إسرائيل أو الضفة الغربية أو إلى غزة في ظل الأوضاع القائمة الآن، وصعوبة الحياة وقلة فرص العمل. خاصة من يعمل من هؤلاء في الخليج، وفي أوروبا وأمريكا. ومن له أعمال ومصالح تجارية وعقارية في باقي الدول العربية التي يوجد فيها فلسطينيو الشتات. وفي ظني أنه لو خُير الشباب الفلسطيني بين فلسطين وإسرائيل من جهة وأوروبا أو كندا أو استراليا أو أمريكا، لاختاروا الخيار الثاني. ونحن نشاهد الآن هجرة معاكسة من إسرائيل والعالم العربي الى الغرب. كما نرى أن الشباب العربي الذي لم يسبق أن هاجر، يسعى الآن، ويفعل المستحيل من أجل الهجرة إلى أوروبا وأمريكا واستراليا، لضيق العيش في العالم العربي وضيق فُسحة الأمل.

٥- نكران الوثائق الفلسطينية لحق العودة مثل:

- وثيقة (يوسي بيلين . محمود عباس) ١٩٩٦، والتي سميت "مشروع معاهدة لقضايا الحل النهائي".
- وثيقة (عامي أيلون . سري نسيبة) ,٢٠٠٢
- وثيقة جنيف (يوسي بيلين . ياسر عبد ربه) ٢٠٠٣ والتي سميت "مسودة اتفاقية للوضع الدائم".

وكذلك اتفاقية أوسلو ١٩٩٣ التي لم تعترف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وممتلكاتهم التي طردوا منها، بل إنها لا تأتي على ذكر كلمة العودة، وتتحدث عن خيارات أخرى أمام اللاجئين تسميها مكان إقامة دائم. كما أنها حددت الخيارات المتاحة للاجئين لاختيار واحد منها لسكنهم الدائم، إما بالتوطين حيث هم في البلدان العربية، وإما في مناطق أخرى كخيار أول، من دون الأخذ في الاعتبار إرادة اللاجئين ورغبتهم، أو سيادة الدول التي سيفرض عليها التوطين. والخيار الثاني، هو الهجرة إلى بلدان أجنبية، وربط ذلك بموافقة هذه البلدان، على الأعداد التي تستطيع استيعابها، والشروط التي تضعها لقبول الهجرة إليها. والخيار الثالث، اختيار مناطق السلطة أو الدولة الفلسطينية كأماكن سكن دائم لهم، من دون الأخذ بالاعتبار قدرة هذه المناطق على الاستيعاب. ومن دون أن تستبعد تدخل إسرائيل لتحديد أعداد ونوعية هؤلاء الذين يسمح لهم بالعودة إلى مناطق السلطة بما لا يهدد أمن إسرائيل، وما لا يؤثر في الوضع الديموغرافي الذي تعلن إسرائيل تخوفها منه، حين يصبح عدد الفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وقطاع غزة، والأراضي التي تقوم عليها دولة إسرائيل) أكثر من عدد اليهود. وهو أحد الأسباب التي تتذرع بها إسرائيل في رفض عودة اللاجئين. (عبد الله الحوراني، حق العودة في مشاريع التسوية غير الرسمية).

٦- وأخيراً، فقد كانت هناك عدة عروض سابقة لحل مشكلة اللاجئين، ومن ضمنها ما عرضه بن غوريون عام ١٩٤٩ في مؤتمر جنيف من السماح لعشرين بالمئة (١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني) بالعودة إلى فلسطين. وكان عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من فلسطين عام ١٩٤٨ لا يتجاوزون نصف مليون لاجئ (هناك أرقام عربية ويهودية متضاربة تبدأ من ٩٤٠ ألفاً حسب التقديرات العربية، و٦٧٠ ألفاً حسب تقرير الخارجية البريطانية، وتنتهي عند ٥٢٠ ألفاً حسب الملفات الإسرائيلية. وهناك أكثر من عشرين رقماً متضارباً حول هذا العدد. وكذلك الحال بالنسبة لعدد النازحين في ,١٩٦٧ (مشكلة التعداد، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني). ونتيجة لاهمال الفلسطينيين والعرب الحلول التدريجية لقضية اللاجئين، واصرارهم على عودة الكل بلا استثناء ومرة واحدة، تضاعف عدد اللاجئين عدة مرات بحيث يُقدر عددهم في عام ٢٠٠٤ بنحو أربعة ملايين لاجئ (اضافة الى مليوني لاجئ يحملون الجنسية الأردنية الآن)، أصبحت مشكلتهم عسيرة بتراكم السنوات، وبانفجار القنبلة السكانية الفلسطينية، وبهمة الرجال والنساء الفلسطينيات (معدل عدد الأطفال للأم الفلسطينية ستة أطفال) برغم الفقر والجوع والبطالة والسكن في المخيمات، طوال أكثر من نصف قرن.